المـؤثرة في القرار الحكومي، ومع القوى الشعبية. وبادر رئيس اللجنة التنفيذية، ياسر عرفات، اثر العدوان على العرقوب، الى عقد اجتماعات مع الرئيس اللبناني، سليمان فرنجية، ورئيس حكومته، صائب سلام، وغـيرهما من كبار المسؤولين ورؤساء الاحزاب، وبحث معهم في الوضع الناجم عن العدوان الاسرائيلي. وعقدت اللجنة التنفيذية اجتماعاً استثنائياً، وأعلنت ان الثورة الفلسطينية «ما زالت عند موقفها في احباط كل محاولة تستهدف الدسّ والوقيعة بين لبنان المسؤول وحركة المقاومة الفلسطينية المسؤولة»[١٥]. ودعت الى عقد اجتماع عاجل لمجلس الدفاع العربي المشترك، لتحديد المشاركة العربية في ردّ الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان والثورة الفلسطينية، وتخصيص موازنة مالية ثابتة لدعم صمود الجنوب اللبناني.

وعندما هاجمت اسرائيل منطقتي حاصبيا ودير العشائر اللبنانيتين، في حزيران (يونيو)، عقدت سلسلة اجتماعات بين المسؤولين اللبنانيين والفلسطينيين، أسفرت عن تفاهم على صيغة لا تقوم على أساس الغاء «اتفاقية القاهرة»، ولا على أساس اخلاء الجنوب اللبناني من الفدائيين وايقاف عملياتهم في العمق، كما طالب بعض القوى اللبنانية، بل على أساس اخلاء مدن الحدود وقراها من الفدائيين، وانشاء هيئة واحدة تضبط نشاطاتهم، وتجنّب عمليات القشرة مؤقتاً. وقد وافقت الفصائل الفلسطينية (عدا الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة)، مبدئياً، على ايقاف نشاطاتها في الجنوب حتى تتوفّر ظروف أكثر ملاءمة لها[١٦]. لكن تكرار الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان أحدث توتراً في العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية، خصوصاً العدوان الذي وقع في أواسط أيلول (سبتمبر) رداً على عملية ميونيخ، حيث أعلنت الحكومة اللبنانية حالة الطوارىء، واتخذت اجراءات استثنائية أخرى، نجمت عنها أزمة حادّة في العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية، استدعت قيام الامين العام للجامعة العربية، محمود رياض، بزيارة بيروت، وعقد اجتماع مشترك مع رئيس الحكومة اللبنانية وممثلي المقاومة، مهّد له باجتماعات منفردة مع كل طرف. وتوصّل الاجتماع المشترك الى صيغة تعاون تضمّنت تجميد نشاط المقاومة على الاراضي اللبنانية وبقاء عناصر المقاومة خارج المدن والقرى في الجنوب. وعلى الرغم من ذلك، ظلت الأزمة قائمة حتى مطلع تشرين الاول (اكتوبر) عندما توسطت الكويت، التي أرسلت وزير الداخلية والدفاع الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، الى بيروت، فرتّب اجتماعاً مشتركاً مع المسؤولين اللبنـانيين والفلسطينيين، بينهم الرئيسان فرنجية وسلام ورئيس المنظمة عرفات، تقرّر فيه تجميد العمل الفدائي عبر الحدود اللبنانية، وتحديد اقامة قواعد المقاومة في نقاط معيّنة. وتجدّدت الازمة بسبب الاشتبـاكـات التي دارت بين وحدات الجيش اللبناني وعدد من مواقع المقاومة في القطاع الشرقي، في الثـامن والتاسع من كانون الاول (ديسمبر)، وسارع مسؤولو الطرفين الى تطويقها، تلافياً لمضاعفات لم يكن مرغوباً فيها من قبل الجانبين[١٧].

الاردن ومشروع المملكة المتحدة

لم ينه السلاح الذي استخدم بكثافة، في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ وتموز (يوليو) ١٩٧١، ضد الفدائيين في الاردن النزاع الفلسطيني ـ الاردني. فهو استمر على الجبهتين، السياسية والاعلامية، واشتد مع طرح الملك حسين، في ١٥ آذار (مارس) ١٩٧٢، مشروعاً لاقامة مملكة عربية متحدة تضمّ الاردن والضفـة الفلسطينية وكذلك قطاع غزة، الذي أُشير اليه، في المشروع، على انه «أية أراض فلسطينية أخرى» يتمّ تحريرها ويرغب أهلها في الانضمام الى المملكة المتحدة.

ونصّ المشروع على ان يكـون العـاهـل الاردني هو رئيس الدولة المتحـدة، وعمّان عاصمتها